

# دور السياسات المحاسبية في التحوط

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

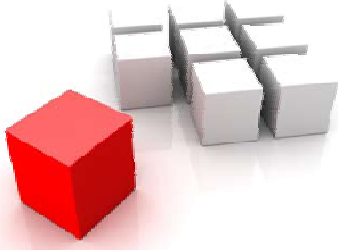
رئيس مدرسة الاقتصاد الإسلامي

رئيس مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com) , [www.kantakji.com/sie](http://www.kantakji.com/sie)

تعتبر السياسات المحاسبية جزءاً من الخطة الإستراتيجية في منظمات الأعمال، والاهتمام بها هام لضبط الأحداث المحيطة بتلك المنظمات. وغالباً ما تجري اجتماعات الهيئات العامة بشكل تقليدي حيث يُكتفى بتوزيع التقارير المالية وقراءتها دون التوقف عند السياسات المحاسبية التي سيتم تبنيها للفترة أو للفترات المالية القادمة. إن مآل هذه السياسات تغيير حجم وشكل نتائج الأعمال وينعكس أيضاً على كفاءة إدارة الأصول في المنظمة، مما قد يلعب دوراً في مصيرها. يهدف هذا البحث إلى التركيز على دور السياسات المحاسبية في التحوط من المخاطر المحدقة بمنظمة الأعمال والتخفيف من آثارها أو استبعادها كلياً.

د . سامر مظهر قنطقجي



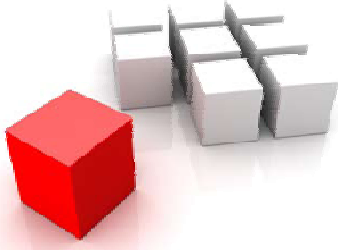
## مقدمة

يعتبر البقاء في السوق هدفاً استراتيجياً لجميع منظومات الأعمال، ويعتبر تحقيق العدل السياسة الأكثر تحوطاً للبقاء، وحيث أن المحاسبة هي أداة تحقيق العدل، فإن بقاء منظمة الأعمال منوط بتحقيقها للعدالة بين مكوناتها من شركاء وعملاء ودائنين وعاملين، وبينها وبين البيئة المحيطة التي تعمل فيها من خلال المساهمة الاجتماعية في تحسين البيئة المحيطة بأنشطتها.

وعليه فإن قوة ومتانة النظام المحاسبي في منظومة الأعمال دليل على كفاءتها وقدرتها لتلمس مكامن الخطر التي قد تقع فيها، فالنظام المحاسبي منظومة معلومات دافعة وجاذبة في نفس الوقت إن أحسنت إدارته بكفاءة.

يقول الله تعالى: وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ [البقرة: ١٩٥]، والتهلكة هي من مخاطر الهلاك، أما الإنفاق فهو شكل من أشكال دفع الهلاك تحوطاً ودرءاً، لذلك فالتحوط مآله دفع الضرر قبل حدوثه، ويفترض أنه لن يحصل دون التكلفة المادي لدفع الضرر المتوقع.

يقول صلى الله عليه وسلم: اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة<sup>١</sup>، وهذه دعوة لترك حاجز بين المرء والسقوط في مزالق الخطايا الموصلة إلى العقاب، فالتقوى شكل من أشكال التحوط للعيش بسلام، والإنفاق مهما قلّ حجمه هو سبيل تحقيق ذلك التحوط.



## السياسات المحاسبية

إن السياسة هي مجموعة القرارات المتعلقة بتنفيذ أمر ما، والسياسة المحاسبية هي القواعد والأسس التي تتبعها منظمة الأعمال عند تحضير القوائم المالية<sup>٢</sup>. أو هي المبادئ والأسس والأعراف والقوانين والممارسات المحددة التي طبقتها منظومة الأعمال في إعداد وعرض البيانات المالية. ويجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنظمة الأعمال بحيث تمثل البيانات المالية كافة المتطلبات الخاصة بكل معيار في نسبة دولي ملائم لها وكل تفسير للجنة التفسيرات الدائمة<sup>٣</sup>.

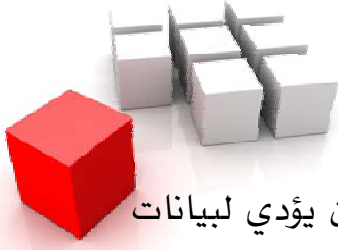
هناك ثلاثة مفاهيم يجب أن تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها من قبل الإدارة وتحضيرها للبيانات المالية:

١. الحيطة: يكتنف الكثير من المعاملات، بالضرورة، الظن أو عدم التأكد. ويجب أن يُحتاط لذلك ويؤخذ بعين الاعتبار عند تحضير البيانات المالية، على أن الحيطة لا تُبرر خلق الاحتياطات السرية أو المُخبأة.
٢. الجوهر فوق الشكل: يجب أن تكون محاسبة المعاملات والأحداث وعرضها بحسب جوهرها وحقيقتها المالية وليس فقط بحسب شكلها القانوني.
٣. المادية: يجب أن يصرح في البيانات المالية عن جميع الأمور التي تكون مادية بما يكفي لأن تؤثر في تقييمات أو قرارات من يمكن أن يقرأها.

<sup>2</sup> Collin & Joliffe, Dictionary of Accounting, UBSPD, London, 1994, P. 162.

<sup>٣</sup> معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠٢، مجلس معايير المحاسبة الدولي، ترجمة ونشر جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن، ٢٠٠٣، ص ١-١٣.

<sup>٤</sup> الأصول المحاسبية الدولية وأدلة المراجعة الدولية، لجنة الأصول المحاسبية الدولية واتحاد المحاسبين الدولي، ترجمة سابا وشركاهم، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٣، الصفحات ٢١-٢٥.



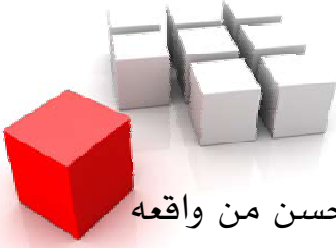
إن التباين في تبني السياسات المحاسبية المطبقة من شأنه أن يؤدي لبيانات مالية مختلفة جداً، حتى لو بنيت على نفس الأحداث، ومن ذلك مثلاً:

- ١ . سياسة توحيد البيانات المالية.
- ٢ . تحويل العملات الأجنبية المتعامل بها .
- ٣ . سياسة التقييم العامة، كالتكلفة التاريخية أو القيمة الاستبدالية.
- ٤ . الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- ٥ . الامتيازات.
- ٦ . الذمم.
- ٧ . البضاعة.
- ٨ . الاهتلاكات.
- ٩ . المخصصات.
- ١٠ . براءات الاختراع، والبحث والتطوير.
- ١١ . تعويضات نهاية الخدمة.
- ١٢ . طرق الاعتراف بالإيراد .
- ١٣ . الصيانة والتحسينات.
- ١٤ . وغيرها .

### مبدأ الحيطة والحذر°

يتم اشتقاق هذا المبدأ من فرض الموضوعية في المحاسبة، ويعني ببساطة أن يُسارع المحاسب بالاعتراف بالخسارة وأن يتأخر بالاعتراف بالربح حرصاً على حماية نفسه من المسؤولية المستقبلية. وقد نشأ هذا المبدأ بفعل حوادث الإفلاس المتلاحقة التي واكبت الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن الماضي.

° القاضي، مرجع سابق، الصفحات ٣٧٠-٣٧٢، بتصرف.



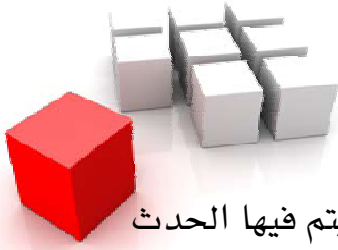
حيث حاولت إدارة منظمة الأعمال تحسين موقفها المالي بأحسن من واقعه درءاً لخطر الإفلاس، وذلك بإظهار مركزها المالي بشكل أقوى عن طريق تقويم الأصول بأكثر من الواقع مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الربح الدوري، ويعزز من قدرتها المالية.

وبلغ اهتمام المحاسبين بهذا المبدأ إلى درجة أنه صار يشكل حجر الزاوية في التطبيق العملي، إذا يُدافع المحاسب عن التكلفة التاريخية مُدعيّاً أنها تؤمّن قياس إيجابي قابل للمقارنة. لكن سرعان ما يتخلى المحاسب عن التكلفة التاريخية إذا تعارضت مع الحيطة والحذر من خلال تقويم أسعار الأصول بسعر السوق إذا كان أقل من التكلفة التاريخية مُتغاضياً عما يُسببه ذلك من إخلال بالاستمرار بتطبيق نفس المبادئ المحاسبية خلال الدورات المالية المتعاقبة تماشياً مع تحقيق مبدأ المقارنة.

إن محاذير تطبيق مبدأ الحيطة والحذر بشكله التقليدي كثيرة، كما أن آثاره المادية واضحة، لكن ينبغي تطوير معناه، فالقياس المحاسبي لا بد وأن ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية سواء أكانت النتيجة ربحاً أم خسارة.

والخطر<sup>٦</sup> هو احتمال وقوع حدث أو أحداث مستقبلية قد تؤدي إلى أضرار محددة أو غير محددة النتائج. والمخاطر المستقبلية لا تتفك عن منظمات الأعمال بسبب طبيعة الأعمال السوقية. لذلك ستتحمل منظمة الأعمال تكاليف حدوث تلك المخاطر التي قد تكون تكاليفاً محدودة أو غير محدودة الآثار حال وقوعها. أما الرشد الاقتصادي فيستلزم تقدير تلك المخاطر والتحوط منها بإتباع سياسات محاسبية يُعبّر عنها بإحدى طريقتين:

<sup>٦</sup> للمؤلف، أنموذج الغرر الرياضي، [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، ٢٠١٢، ص ٩.



١. مخصصات يتم اقتطاعها من أعمال الدورة المالية التي يتم فيها الحدث الاقتصادي، لذلك فهي تكلفة تصيب قائمة الدخل وتؤثر على صافي نتائج الأعمال.

٢. احتياطات يتم اقتطاعها من الأرباح الجارية بدل توزيعها دعماً للموقف المالي لمنظمة الأعمال خشية مخاطر قد تقع مستقبلاً، لذلك فهي تصيب قائمة توزيع الأرباح والخسائر وتؤثر على صافي الأرباح الموزعة.

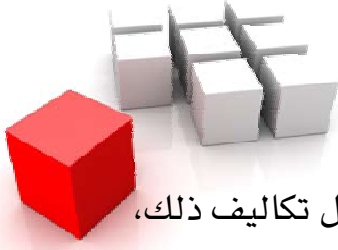
### التكاليف ذات العلاقة بالتحوط

التكلفة عموماً بحسب لجنة مفاهيم التكلفة والمعايير التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA هي تضحية يتم قياسها في شكل وحدات نقدية سواء تحققت أو يُنتظر تحققها وذلك لتحقيق هدف معين<sup>٧</sup>.

وبناء عليه، يمكن التمييز بين نوعين من تكاليف إدارة الخطر، تكاليف تحمل حدوث الأخطار ووقوعها، وتكاليف التحوط من وقوع تلك الأخطار.

- النوع الأول - تكاليف تحمل وقوع الأخطار: يُعبّر عن وقوع أي خطر بتحمل تكاليفه المالية إذا وقع. فخطر انقطاع التيار الكهربائي له تكاليف وخسائر يمكن حصرها (أحياناً) بحسب طبيعة النشاط.
- النوع الثاني - تكاليف التحوط من وقوع الأخطار: وذلك بالأخذ بعين الاعتبار تكاليف وقوع الخطر المتوقع، فشراء مولدة كهربائية هو تحوط ذو تكاليف محدودة.

<sup>7</sup> Committee on Cost Concepts & Standards, Report of the committee on Cost Concepts & Standards, The Accounting Review, American Accounting Association, April 1952, pp.176.



إذاً لكل من الخيارين تكلفته المالية، فإما أن يقع الخطر ونتحمل تكاليف ذلك، أو نتحوط باقتطاع جزء من الدخل سلفاً درءاً لوقوع ذلك الخطر. والرشد الاقتصادي يكون بدفع أقل التكاليفتين أو بتحمل التكاليف المحددة والابتعاد عن التكاليف غير المحددة.

وبما أن العائد المتوقع من نشاط ما منوط بتغطية تكاليفه على أقل تقدير، فمن الطبيعي أن يُغطي العائد مخاطر النشاط أيضاً، لذلك فطبيعي أن يرتبط حجم العائد بدرجة المخاطر المتوقعة، وهذا من حُسن الإدارة.

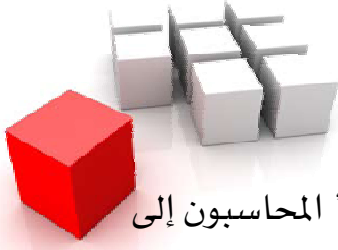
وتقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر إلى نوعين رئيسيين هما:

- خسائر متوقعة: وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي منظمة أعمال ويكون حجمها صغيراً، ويتم تغطيتها من إيرادات التشغيل الجارية.

- خسائر غير متوقعة: وهي الخسائر التي قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على منظمة الأعمال عادة ما يكون كبيراً.

أولاً: المخصصات:

تسمى أيضاً بالمؤونات وهي عبارة وضع مبلغ من المال في حساب محدد لمقابلة نفقات متوقعة حيث أن وقوعها غير أكيد الحدوث. أو هي عبارة عن حجز جزء من الإيراد بغض النظر عن نتائج الأعمال، ويعتبر هذا الجزء تكلفة محسوبة لمقابلة احتمال وقوع خسارة متوقعة، فإن تحقق الاحتمال فتكون الدورة قد تحملت بما تستحقه من تكاليف، وإن لم تتحقق فتُعاد المخصصات إلى حظيرة الإيرادات للفترة المالية التالية.



إذاً يتم اقتطاع المخصصات بسبب مخاطر احتمالية، حيث يلجأ المحاسبون إلى تجسير فروق تقويم الأصول بحسب القيمة الحالية والقيمة المتوقعة بقيمة المخصص المحسوب، الجدول (١)، كما يلجؤون إلى خفض قيمة الإيرادات المتوقعة بتشكيل مخصص مناسب كما في حالة بيع التقسيط بعض الأجهزة التي تُباع مع تقديم كفالة لها لفترة محددة، وقد تمتد لأكثر من فترة مالية. والحل يكون بإنشاء مخصص يقابل تكاليف الصيانة التي تقع ضمن كفالة الأجهزة المباعة، وبما أن الأعطال احتمالية فقد يقع الخطر المتوقع وقد لا يقع أيضاً.

المخصص المستخدم	الأصل المعاد تقييمه
مخصص هبوط أسعار البضائع	المخزون
مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية	الأوراق المالية
مخصص الديون المشكوك فيها + مخصص الحسم الممنوح	المدينون
مخصصات الاهتلاك	الأصول الثابتة

الجدول (١)

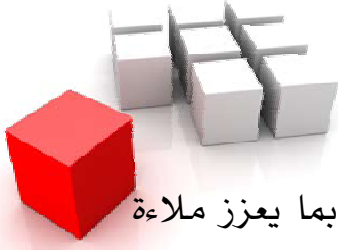
### ثانياً: الاحتياطات:

يلعب رأس المال<sup>٤</sup> في أي منظمة أعمال دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومثانة وضع المنظمة لأنه الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة قد تتعرض لها المنظمة قد تطل أموال المقرضين (أو المودعين - حالة المصارف).

إن درجة ملاءة منظومات الأعمال هي احتمال إعسارها، وكلما قلت الخسائر الكبيرة (غير المتوقعة) فذلك معناه ارتفاع درجة ملاءتها، وكلما زاد رأس المال قلت هذه الاحتمالية. لذلك فإن دور رأس المال المساند المشكل من

<sup>٤</sup> للمؤلف، صناعة التمويل الإسلامي، دار شعاع للنشر، ٢٠١٠، الصفحات ٤٤٠-٤٦٠.





الاحتياطيات والأرباح المحتجزة هو دعم رأس المال الأساسي بما يعزز ملاءة منظومة الأعمال. وتقاس الملاءة بنفس مقياس الرافعة المالية:

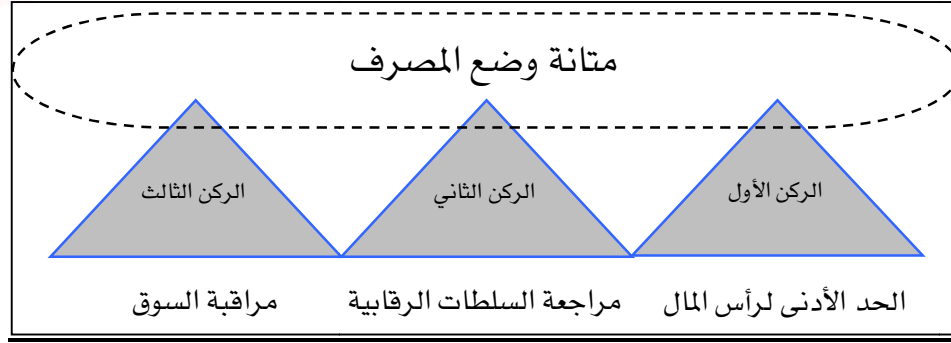
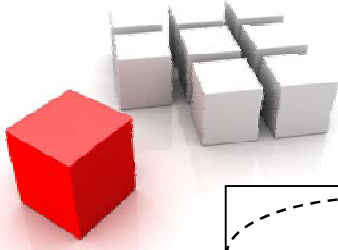
$$\text{الرافعة المالية} = \text{رأس المال} \div \text{الأصول}$$

وقد جاءت مقررات لجنة (بازل I - حالة المصارف) لتقدم تعريفاً لدور رأس المال في تحمل الخسارة وحماية أموال المقرضين، فميزت بين رأس المال الأساسي ورأس المال المساعد (الاحتياطيات وما في حكمها). فصنفت مخاطر الأصول إلى أربعة فئات بناء على درجة خطر كل منها وأعطتها أوزاناً ترجيحية هي: 0%، 20%، 50%، 100%. وبناء على ما سبق فإن معيار كفاية رأس المال وفقاً للجنة (بازل I):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال Basel-I} = \text{رأس المال} \div \text{الأصول الخطرة المرجحة}$$

والواضح أن (بازل I) نظرت إلى المخاطر من داخل الميزانية. أما (بازل II) فرأت أن أهم المخاطر التي تواجه المصارف هي المخاطر التشغيلية كاحتمال الخسارة التي قد تنشأ عن عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية.

وقد تضمن معيار كفاية رأس المال بحسب Basel-II ثلاثة أركان هي قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءة ومراجعة السلطات الرقابية ومراقبة السوق، الشكل (1).



الشكل (1)

ويحتسب بالمعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال Basel-II = رأس المال ÷ (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

إن الاحتياطات المشكلة منها الإجمالي (طبقاً للقوانين)، ومنها الاختياري  
مثل:

- احتياطي معدل الأرباح الذي يهدف إلى تحقيق سياسة توزيع أرباح منتظمة.

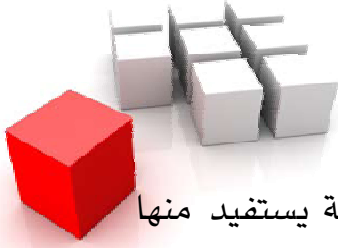
- احتياطي مخاطر الاستثمار الذي يهدف إلى مواجهة مخاطر تشغيلية.

وهذا ينسجم مع السياسات المحاسبية المتبعة في منظمة الأعمال ويساعد في تحوطها ضد بعض المخاطر المحتملة.

#### إدارة التحوط باستخدام الأدوات المحاسبية:

إن المحاسبة هي تسجيل العمليات المالية النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة والمتطلبات القانونية<sup>9</sup>. أو هي تسجيل وتحليل الأحداث الاقتصادية وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة منها بناء على فروض ومبادئ معينة<sup>10</sup>.

<sup>9</sup> Ibid, P. 4.



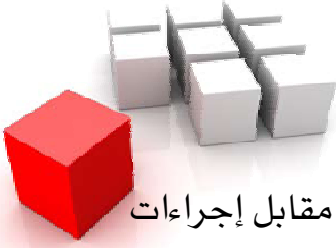
إذاً المحاسبة تحكي قصة سنة مضت على شكل بيانات مالية يستفيد منها أطراف مهتمون بها، وبما أن التاريخ قد لا يعيد نفسه، وبما أن البيانات المحاسبية هي بيانات تاريخية فإن دلالاتها المستقبلية تبقى محدودة ومرهونة بتكرار نفس الظروف والوقائع الماضية، وهذا ما لا يمكن الاستناد إليه.

ثم ما لبثت المحاسبة أن تأثرت بتطور العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء والإدارة والاقتصاد، ونشأ ما يُعرف بالمحاسبة الإدارية.

وقد تطورت المحاسبة الإدارية كثيراً بنهاية القرن الماضي وصارت تزاحم الإدارة المالية بوظائفها بل يُمكن القول بأن الاختصاصين قد اندمجا معاً. كما يمكن القول بأن قوائم الاستخدامات والموارد وقائمة التدفقات النقدية قد طورتها المحاسبة الإدارية ثم صارتا جزءاً أساسياً معتبراً من القوائم المالية المتعارف عليها، بل صار إعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن التقرير المالي الدوري أمراً لازماً.

كما تأثرت المحاسبة أيضاً بتطور الأنظمة الآلية فتطورت بوصفها نظام معلومات محاسبي.

وبذلك صارت المحاسبة أداة هامة لتزويد المدراء ومتخذي القرار بالمعلومات التي تساعدهم في التخطيط السليم لأعمالهم ورقابته، فبياناتها موثوق بها من جهة، وملائمة من جهة أخرى مما يُمكن من توظيفها في التنبؤ وتوقع أحداث المستقبل



أما التحوط فهو مجموعة إجراءات للحماية من خسارة ممكنة مقابل إجراءات سابقة متخذة<sup>11</sup>، كالتحوط من التضخم مثلاً. والتحوط يكون بالاحتراز من الخسارة الأكبر إلى الخسارة الأقل ومن الخسارة إلى الربح ومن الربح الأقل إلى الربح الأكبر.

ويلعب التحليل المالي دوراً هاماً في تحسين جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، حيث يُستفاد من توظيف نتائجه في تحسين وترشيد القرارات المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة للفترات المالية التالية لتاريخ القوائم المالية الخاضعة للدراسة والتحليل. ومن ذلك:

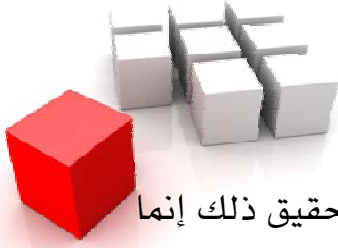
#### إدارة الديون:

إن تحليل نسب المديونية والربحية ومعدلات الدوران تساعد في معرفة سلوك منظمة الأعمال في الفترات المالية المدروسة، وبإضافة التوقعات المستتبطة من البيئة المحيطة يمكن رسم السلوك المتوقع في الفترات المالية التالية بشكل أكثر وضوحاً ويسمح بتبني تغييرات في بعض السياسات المحاسبية المتبعة كحجم المخصصات المشككة مثلاً.

كما أن الدراسة الائتمانية للعملاء وتقصي احتمالات التعثر المالي وأسبابه يساعد في معرفة احتمالات الفشل الاقتصادي أو الفني والتنبؤ بذلك قبل حدوثه (باستخدام نماذج Argenti أو z-Score أو Kida)، مما يسمح باتخاذ القرارات اللازمة في التوقيت الصحيح، كزيادة حجم المخصص أو زيادة العائد المتوقع أو حتى التأمين على الديون إن زادت المخاطر كثيراً.

#### إدارة السيولة:

<sup>11</sup> Ibid, P. 106.



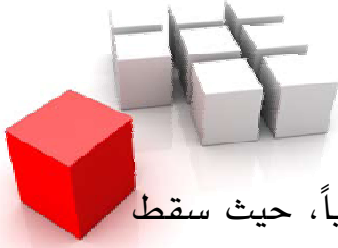
إنه كلما زادت الملاءة المالية زادت القدرة على التحمل. وإن تحقيق ذلك إنما هو سياسة تمويلية ومحاسبية معاً، فسياسة زيادة رأس المال قد يعني التوجه نحو زيادة التمويل الداخلي أو الخارجي، ويعتبر التمويل الداخلي أقل خطراً بينما تزداد المخاطر مع التمويل الخارجي لأنه يستلزم زيادة التكاليف إضافة إلى تحمل شروط الاقتراض أو زيادة عدد الأسهم، كما يترتب على ذلك أيضاً تحقق التزامات واجبة قد تُفضي لدعاوى قضائية في حال العسرة المادية، وقد تنتهي بمخاطر سمعة أو مخاطر وجود كالإفلاس وما شابه.

ويساعد تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحديد حجم النقدية المتولدة عن مزاوله منظمة الأعمال لأنشطتها، ومدى إمكانية سداد حصص أرباح المساهمين، وحجم ما أنفق على شراء الأصول الثابتة، وإمكانية استرداد المنظمة لما أنفقته من نقدية، ومدى قدرة منظمة الأعمال على توليد السيولة التي تمكنها من مواجهة التزاماتها الجارية، كما تمكن من الإعلان عن المستلزمات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، وتساعد في نشر المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمنشأة للفترة المعينة.

### تركيب الميزانية

يلعب تركيب الميزانية دوراً هاماً في إدارة المخاطر، فتنوع المصادر والاستخدامات هو شكل من أشكال تحسين كفاءة إدارة الأصول.

كما أن توازن تركيب الأصول والخصوم يعتبر مدخلاً من مداخل إدارة الخطر والتحوط ضده، فليس صحيحاً تمويل الأصول الثابتة من الخصوم المتداولة، كما أنه ليس صحيحاً أن تزداد نسبة الاقتراض بالنسبة لرأس المال (وهذا ما يُسمى بنسب الهيكل التمويلي).



ويُعتبر سقوط (شركة أنرون) عملاق الطاقة العالمي مثلاً حياً، حيث سقط أكثر من ٢٠٠ شركة بسقوط (شركة أنرون) وهذا ما يُعرف بأحجار (الدومينو) حيث تترايط الهياكل التمويلية للشركات سواء التابعة والقابضة أو الشركات المستقلة مما يؤدي لسقوط متتالٍ بسقوط أحدها.

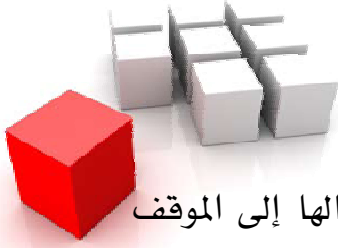
وقد أضاف التحليل الشرعي للشركات بعدم جواز تبادل السهم (وليس ملكيته) إذا زادت ديون الشركة المدروسة نسبة لأصولها عن الثلث خشية التركيز المالي والائتماني، وذلك حفاظاً على تماسك السوق ومكوناته.

### تحليل نقطة التعادل:

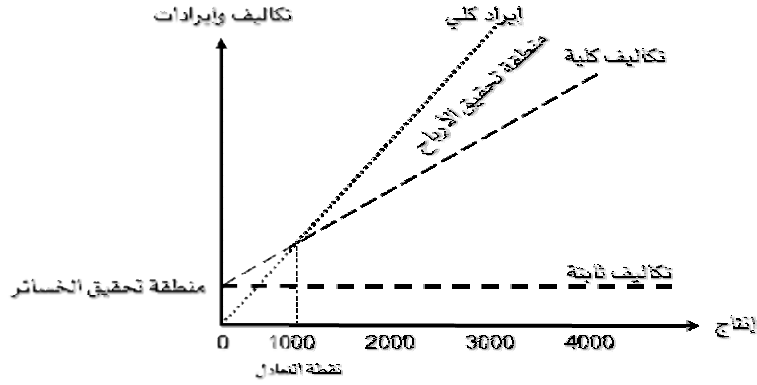
يقوم تحليل التعادل على دراسة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، ويحقق تحليل التعادل أهداف التخطيط المالي الشامل. وهو يستخدم في مجالات عدة منها:

- دراسة أثر التغيرات في التكاليف والإيرادات على أرباح منظمة الأعمال.
- تحديد نقطة التوازن بين الإيرادات والتكاليف.
- دراسة التشكيلة السلعية التي تؤدي إلى تحسين ربحية المنشأة.
- تحديد نقطة إغلاق المصنع.
- تحديد هامش الأمان لمنظمة الأعمال وغيرها.
- تخطيط الأرباح، والتسعير، وحجم التكاليف.

لذلك يُساعد هذا التحليل في إدارة التحوط حيث يبين لمنظمة الأعمال كيفية الانتقال من منطقة الربح الأقل إلى منطقة الربح الأكبر، أو محاولة البقاء في منطقة الأرباح دون منطقة الخسائر، أو الهروب من منطقة الخسائر الأكبر باتجاه منطقة الخسائر الأقل أو بالانتقال إلى منطقة الربح. وذلك بتحليل



أسباب موقفها الحالي ثم رسم الآليات الكفيلة لتحقيق انتقالها إلى الموقف الأفضل، الشكل (٢).

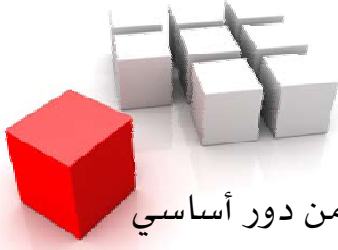


الشكل (٢)

### الخلاصة والنتائج:

إن اتخاذ القرار الرشيد يستلزم توفير بيانات دقيقة وملائمة وفي التوقيت الصحيح، والمحاسبة تعتبر المصدر الوحيد لهذه البيانات الموثوقة فهي تعكس صورة الأحداث الاقتصادية التي جرت خلال فترة مالية منصرمة، ويُفترض أن التغيرات اللاحقة التي قد تحصل هي قريبة من الأحداث السابقة، إضافة لإمكانية التنبؤ ضمن الفترات قصيرة الأجل خاصة إذا توافرت إدارة فعالة للمخاطر.

وتعتبر السياسات المحاسبية محور النظام المحاسبي والمحدد لطريقة عمله، وهذه السياسات تقرها مجالس الإدارات وتنفذها من خلال الإدارات التنفيذية التي تُعينها وتُشرف عليها. فرسم السياسة الإستراتيجية منوط بمجلس الإدارة بينما الإدارة التنفيذية هي من يقوم بتنفيذها. وتعتبر



السياسات المحاسبية جزءاً من السياسة الإستراتيجية لما لها من دور أساسي في العمل وخاصة في تحديد المخاطر وإدارتها .

أما الهيئة العامة للمساهمين فهي (إن كانت حسيمة) وبوصفها السلطة الأعلى من يُقرّ القوائم المالية للفترة المالية المنصرمة، وهي من يُصوت على سريان السياسات الإستراتيجية التي من المفترض أن يقدمها مجلس الإدارة في تقريره أمام الهيئة العامة .

ويُعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية جزء مهم وأساسي من الشفافية التي يجب أن توضحها التقارير المالية الدورية. لذلك وجب الاهتمام بالسياسات المحاسبية المعتمدة في تقرير مجلس الإدارة المقدم عادة في بداية الفترة المالية، كما يجب توضيح مآلات تلك السياسات فهذا أيضاً يُعتبر من إدارة المخاطر التي يجب توضيحها قبل وقوع الفأس بالرأس (كما يُقال في المثل)، وإلا فإن استعراض الآثار بعد انتهاء الفترة المالية يجعل البيانات المحاسبية وسياساتها أقل نفعاً .

تم في حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١

د . سامر مظهر قنطقجي